الأمم المتحدة

A/C.5/62/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
22 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ (تابع)

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وتوصية بتدبير مخصص استجابة لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٤٠

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

اتفاق تكميلي بين الأمم المتحدة ومؤسسة كارنيغي بشأن استخدام قصر السلام في لاهاي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-59334 (A)

طلب إعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناء على توصيات مجلس أمناء المعهد بشأن برنامج عمل المعهد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي

تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وتوصية بتدبير مخصص استجابة لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٤٠ (A/62/7/Add.3 و A/62/175)

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/62/7/Add.13 و A/C.5/62/2)

١ - **السيدة غونزاليس بوسي** (رئيسة مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): عرضت تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/62/175)، فقالت إن التقرير يشمل الميزانية البرنامجية لصندوق المعاشات التقاعدية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وميزانيته البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأضافت قائلة إنه جاء، بصفة استثنائية، استجابة لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٤٠ الذي يدعو المجلس إلى تقديم تدبير مخصص قابل للتطبيق للتخفيف بقدر كاف من العواقب الضارة الناجمة عن التحول إلى التعامل بالدولار في إكوادور.

٢ - وقالت إن الفرع الأول من التقرير يعكس النمو المتواصل لحجم ونطاق العمليات التي يضطلع بها الصندوق. وأضافت أن هناك حاليا ٢٢ منظمة عضوا وأكثر من ١٥٥ ٠٠٠ مشترك ومستفيد فعلي، مما يمثل زيادة بنسبة ٤٢ في المائة، مقارنة بالسنوات العشر الماضية، في عدد المستفيدين من خدمات الصندوق. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بلغت القيمة السوقية لأصول الصندوق ٤٢,٣ بليون دولار، وهو أعلى مستوى بلغته على الإطلاق. وبلغت مدفوعات الاستحقاقات السنوية أكثر من ١,٥ بليون دولار.

٣ - وأوضحت أن المصروفات الإدارية للصندوق تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية: تكاليف الإدارة، والاستثمار، ومراجعة الحسابات. وعلى نحو ما طلبته اللجنة الدائمة لمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، قام الصندوق بتنقيح طريقة عرضه للميزانية لتتخذ شكل الميزنة القائمة على النتائج. ومن ثم طلبت الموارد بحيث تتماشى مع برامج الصندوق. وقالت إنه لم يقدم في الجزء الرئيسي من الوثيقة سوى معلومات مقتضبة، فيما قدمت التبريرات والمعلومات الثانوية في المرفقات.

٤ - وأردفت قائلة إن تقرير الأداء لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يبين انخفاضا في الاعتمادات قدره ٦,١ ملايين دولار، يمثل نقصا في الإنفاق بمقدار ١,٥ مليون دولار فيما يخص تكاليف الإدارة و ٤,٦ ملايين دولار فيما يخص تكاليف الاستثمار. وبعد أخذ هذا الانخفاض في الحسبان، بلغت الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ٧٠٠ ٥٣٧ ١٠٤ دولار، حُمِّل مبلغ ١٦,٢ مليون دولار منها على الأمم المتحدة في إطار اتفاق تقاسم التكاليف. كما أوصى المجلس باعتماد منقح قدره ١٠٠ ١٤٤ دولار فيما يخص التكاليف الخارجة عن الميزانية التي تمولها المنظمات الأعضاء.

٥ - وقالت إن الفرع الثالث من التقرير تضمن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وهو يقدم تفسيرات

للنمو في الموارد و/أو الوفورات المتعلقة بكل عنصر من العناصر الرئيسية الثلاثة في الميزانية. ويشمل العنصر الإداري تكاليف إدارة التبرعات ودفع استحقاقات التقاعد وتشغيل نظم تكنولوجيا المعلومات وتقديم الخدمات الإدارية لموظفي الصندوق؛ وتتصل تكاليف الاستثمار بجميع الإجراءات المطلوبة للحصول على المستوى الأمثل لعوائد الاستثمارات ولتنويع حافظة الصندوق؛ وتتصل تكاليف مراجعة الحسابات بمراجعة كل من الحسابات الداخلية والخارجية للعمليات الإدارية لأمانة الصندوق وعمليات الاستثمار التي تقوم بها دائرة إدارة الاستثمارات. ولكل عنصر من العناصر، يبرز جدول موجز لأوجه الإنفاق والاحتياجات من الوظائف والأنشطة المعنية.

٦ - واستطردت قائلة إنه وفقا للممارسة المتبعة، عيّنت اللجنة الدائمة للمجلس فريقا عاملا لاستعراض تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتقديم توصيات بشأن مقترحات الميزانية التي تقدم بها الصندوق لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقالت إن مناقشات المجلس لميزانيته المقترحة ترد في المرفق الخامس للتقرير. واستجابة لمقترحات الفريق العامل، وافق المجلس على التوصية بتقديرات للميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إجماليها ١٥١ مليون دولار، تشمل مبلغ ٧٦ مليون دولار لتكاليف الإدارة، ومبلغ ٧٢ مليون دولار لتكاليف الاستثمار ومبلغ ٢,٦ مليون دولار لتكاليف مراجعة الحسابات ومبلغ ٧٠٠ ٦٢ دولار لنفقات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وأضافت أنه سيخصص من المبلغ الإجمالي مبلغ ١٣٢ مليون دولار للصندوق ومبلغ ١٩ مليون دولار للأمم المتحدة. وسيحمَّل المبلغ المقدر لنفقات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية على رأس مال الصندوق. وقالت إن المجلس وافق على التكاليف الخارجة عن الميزانية التي تبلغ ٦٠٠ ١٥٣ دولار والمخصصة لنظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

٧ - وأضافت أنه فيما يخص الوظائف المرتبطة بتكاليف الإدارة، أوصى المجلس برصد موارد إضافية لما مجموعه ١٥ وظيفة جديدة، وإعادة تصنيف ٣ وظائف وتحويلها من وظائف مؤقتة إلى وظائف دائمة. وقالت إن المجلس وافق أيضا على الإبقاء على وظيفة واحدة تمول من خارج الميزانية من أجل نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وفيما يخص دائرة إدارة الاستثمارات، أوصى المجلس بإنشاء ما مجموعه ١٠ وظائف جديدة وبإعادة تصنيف وظيفة واحدة.

٨ - وأردفت قائلة إن الصندوق أنفق أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ دولار في عام ٢٠٠٧ استعدادا للانتقال من نظامه العتيق لتكنولوجيا المعلومات إلى خطة موارد المؤسسة. وستقدَّم للمجلس في عام ٢٠٠٨ استراتيجية تنفيذ كاملة لتلك الخطة، تشمل ميزانيةً وخطةً للمشروع.

٩ - وقالت إن الفريق العامل وافق على جزء من طلب الصندوق بإنشاء وظائف وأبدى اتفاقه مع ملاءمة التوقيت للنظر في نهج استراتيجي لاحتياجاته من الموارد البشرية. وقالت إن كبير الموظفين التنفيذيين في الصندوق وممثل الأمين العام في مجال الاستثمارات يقومان بالتالي باستعراض ملاك الوظائف والهيكل التنظيمي في مجال اختصاص كل منهما. وسينظر المجلس في تقريرهما في عام ٢٠٠٨.

١٠ - ومضت قائلة إنه منذ نقل الصندوق إلى أماكن عمل جديدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، زادت احتياجات الصندوق من الموظفين - بما في ذلك الاحتياجات المقدمة في هذا التقرير - بنسبة ٢٣ في المائة ومن ثم زادت الحاجة إلى حيز إضافي. وقالت إن التكاليف المقدرة لتأجير المباني وتجديدها تشمل الاعتماد الخاص بذلك الاحتياج الإضافي في نيويورك. وأضافت قائلة إنه كان يتعين تحسين مكتب جنيف ونقله نظرا لإنشاء وحدة جديدة لخدمة العملاء ولنشوء احتياجات إضافية فيما يخص ملاك الوظائف ولتزايد القلق بشأن إمكانية

وصول عملاء الصندوق إلى قصر الأمم. وقد عثر على حيز ذي نوعية جيدة بالقرب من قصر الأمم ضمن الاعتماد الحالي، وتم الانتهاء من نقل ذلك المكتب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

١١ - وأردفت قائلة إنه فيما يتعلق بمسألة معادلة الضرائب، أوصى مجلس صندوق المعاشات التقاعدية بأن توافق الجمعية العامة على أن تحمَّل مبالغ الضرائب التي ترد لموظفي الصندوق على صندوق معادلة الضرائب الذي يديره الأمين العام فيما يتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة العام. وأضافت أن المجلس طلب أيضا الإذن باستكمال المساهمة في صندوق الطوارئ عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ لا يتجاوز ٠٠٠ ٢٠٠ دولار.

١٢ - وقالت إنه بصفة استثنائية، قام المجلس، على النحو المبين في الفرع الخامس من تقريره، واستجابة لقرار صادر عن الجمعية العامة طُلب فيه تقديم اقتراح تدبير قابل للتطبيق للتخفيف من العواقب الضارة الناجمة عن التحول إلى التعامل بالدولار في إكوادور، بالموافقة على اقتراح دفع مبلغ مخصص مرة واحدة على سبيل الهبة للمتقاعدين وللمستفيدين الآخرين بالصندوق ممن تضرروا. وقالت إن الاكتواريين وافقوا على أنه إذا اقتصر الدفع على مبلغ يدفع مرة واحدة للمتضررين فقط في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فإن المستفيدين المستحقين سيكونون عبارة عن مجموعة مغلقة ومن ثم ستحدد المعايير بحيث يتم احتواء التكاليف بشكل تام. وبلغت التكلفة المقدرة لهذه الدفع ٠٠٠ ٥٠٠ دولار، ستمول من رأس مال الصندوق. وقالت إن المجلس أشار بشكل خاص إلى أن الدفع المقترح لن يكون بمثابة سابقة لأي إجراء مستقبلا.

١٣ - وأخيرا، أشارت إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أوصت بالموافقة على التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ البالغة ١٠٠ ٤٦١ ١٠٤ دولار، وبذلك دعمت اقتراح المجلس دعما كاملا. واستدركت قائلة إن الرقم المنقح البالغ ٧٠٠ ٥٣٧ ١٠٤ دولار في الميزانية المقترحة يستند إلى معلومات أكثر استكمالا عن النفقات. وأضافت أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وافقت أيضا على توصية المجلس بالموافقة على الميزانية المقترحة بمبلغ ٣٠٠ ٢٧١ ١٤٢ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أو بمبلغ ١٠٠ ٩٩٥ ١٥٠ دولار بعد إعادة تقدير التكاليف. وسيحمَّل من هذا المبلغ الأخير ١٣٢ مليون دولار مباشرة على الصندوق، في حين ستكون حصة الأمم المتحدة ١٩ مليون دولار.

١٤ - **السيدة فان بويرلي** (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرضت تقرير الأمين العام عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/62/2)، فقالت إن الاحتياجات الإجمالية البالغة ١٩ مليون دولار (بأسعار الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩) تمثل حصة الأمم المتحدة في تكاليف الإدارة ومراجعة الحسابات في الصندوق، حيث تنجم الاحتياجات الإضافية أساسا عن التغييرات المقترحة في ملاك الوظائف والصيانة والخدمات المتصلة بالحواسيب وتأجير أماكن العمل فيما يتصل بالوظائف الإضافية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٥ - وعندما طبقت نسبة التوزيع المنقحة البالغة ٦٣,١ في المائة على الاحتياجات الإجمالية المقترحة، بلغت حصة الميزانية العادية المنقحة ١٠٠ ٩٩٨ ١١ دولار. وأضافت أنه تم بالفعل إدراج مبلغ ٩٠٠ ٢٣٩ ١١ دولار في إطار الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وقالت إنه إذا وافقت

الجمعية العامة على مقترحات المجلس، فسوف تنشأ حاجة لمبلغ إضافي قدره ٢٠٠ ٧٤٨ دولار.

١٦ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقريرين ذوي الصلة بالموضوع الصادرين عن اللجنة الاستشارية (A/62/7/Add.3 و Add.13) فقال إن وثيقة الميزانية بحاجة إلى مزيد من التبسيط والإيجاز، وأن المرفقات ينبغي أن تركز على الوقائع والأرقام الأساسية. وبالنظر إلى الاستثمارات التي قام بها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في مجال القدرات الإدارية والتكنولوجية، ينبغي للصندوق أن يكون قادرا على إيراد معلومات أكثر استكمالا عن النفقات.

١٧ - وقال إن اللجنة الاستشارية تؤيد توصيات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية بشأن ملاك الوظائف المقترح في الصندوق.

١٨ - وفيما يخص اقتراح دفع مبلغ مخصص لمرة واحدة على سبيل الهبة لمن يتلقون المعاشات التقاعدية والمستفيدين منها ممن تضرروا من التحول إلى التعامل بالدولار في إكوادور، فإن دفع هذا المبلغ من شأنه أن يشكل سابقة قد تجعل الصندوق عرضة لمطالبات مماثلة. وقال إن دفع هذا المبلغ لا يتماشى مع النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمبدئه الخاص بإحلال الدخل. وأضاف أن اللجنة الاستشارية ترى أن المسألة تعد قرارا يتصل بالسياسة العامة يتعين أن تتخذه الجمعية العامة.

١٩ - **السيد فاروق** (باكستان): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة وافقت على الميزانية المقترحة البالغة ١٥١ مليون دولار للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للموظفين وكذلك مستوى ملاك الموظفين المقترح فيها لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وأعرب عن أمله في أن تُشغل الوظائف التي تمت الموافقة عليها بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وقال إنه ينبغي اختيار شخص مؤهل ذي خبرة مديرا لدائرة إدارة الاستثمارات، الآن ذلك الشخص سيدير حافظة تزيد قيمتها عن ٤٠ بليون دولار.

٢٠ - وأضاف أن المجموعة تؤيد الموافقة على التقدير المنقح البالغ ١٠٤,٥ ملايين دولار لتغطية النفقات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتثني على الصندوق للمكاسب الناتجة عن زيادة كفاءته.

٢١ - أما بالنسبة للمستفيدين والمنتفعين بالمعاشات التقاعدية الذين تأثروا سلبا نتيجة التحول إلى التعامل بالدولار في إكوادور، فقد قدم المجلس اقتراحات سليمة من شأنها، إذا تمت الموافقة عليها، أن تحلّ المسألة في الوقت المناسب وعلى نحو عادل.

٢٢ - وينبغي أن توفر تقارير الأمين العام اللاحقة معلومات عن كيفية قيام صندوق المعاشات التقاعدية بإدارة أصوله الكبيرة وسبل تنويع استثماراته، وخاصة في البلدان النامية، وينبغي أن تشمل دراسة شاملة عن إدارة الأصول والخصوم تبين المخاطر المالية وتقدم توصيات بشأن توزيع الأصول.

٢٣ - **السيد فيرمين** (الجمهورية الدومينيكية): تحدث باسم مجموعة ريو، فقال إنه يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن التدبير المقترح للتخفيف من آثار التحول للتعامل بالدولار على المتقاعدين في إكوادور هو قرار يتعلق بالسياسة ينبغي أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الحالية. ومن ثم، فإن وفد بلده مستعد للموافقة على هذا التدبير.

٢٤ - وأعرب عن أمله في أن يحصل على معلومات عن التدابير المعمول بها لضمان قيام صندوق المعاشات التقاعدية بتوظيف استثمارات في البلدان النامية، بما فيها البلدان في

منطقته، وذلك تمشيا مع سياسة التنويع الجغرافي لهذه الاستثمارات. وأثنى على أداء الصندوق، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الأصول.

٢٥ - **السيد راشكو** (الولايات المتحدة الأمريكية): أثنى على صندوق المعاشات التقاعدية لمحافظته على وضع اكتواري سليم وتحقيق زيادة كبيرة في القيمة السوقية للأصول.

٢٦ - وقال إنه مع زيادة تنامي الصندوق، يجب تطبيق نظام ميزانية أكثر صرامة، وأضاف أنه رغم أن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تمثل زيادة قدرها ٢٨ في المائة قبل إعادة تقدير التكاليف، كان مجلس الصندوق قد أبلغ عن وجود نقص في النفقات لفترة السنتين السابقة. علاوة على ذلك، أفاد المجلس بأن ١٤ وظيفة كانت لا تزال شاغرة حتى أواخر عام ٢٠٠٧، لكنه طلب ٢٥ وظيفة إضافية لفترة السنتين التالية. وقال إن وفد بلده يرى أنه ينبغي للصندوق أن يستفيد من جميع الموارد المخصصة له على نحو كامل وفعال قبل أن يطلب مزيداً من التمويل والأفراد.

٢٧ - ونظرا لضخامة أصول الصندوق وعدد المشاركين فيه، فمن المطلوب إجراء رقابة فعالة. لذلك ينبغي أن يصبح لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وجود دائم في أمانة صندوق المعاشات التقاعدية مع مراجعي حسابات من ذوي الخبرة في المجالات الملائمة.

٢٨ - وفيما يتعلق بدفع مبلغ مخصص لمرة واحدة على سبيل الهبة للمتقاعدين في إكوادور، قال إن وفد بلده يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أن هذه المدفوعات ستشكل سابقة سيئة ولا تتفق مع النظام الأساسي للصندوق وقرارات الجمعية العامة. علاوة على ذلك، فإن الدفع لمرة واحدة من شأنه أن يقوض مبدأ استبدال الدخل، وهو مبدأ بالغ الأهمية. وأعرب عن قلق وفده إزاء رفاه جميع موظفي الأمم المتحدة السابقين، لكنه لا يرى أن حالة المتقاعدين الـ ٧٩ في إكوادور ''تثير قلقا إنسانيا''. ونظرا للطريقة السخية المتبعة في حساب الاستحقاقات التقاعدية، فإن هؤلاء الأفراد هم في مستوى جيد وفق جميع مستويات المعيشة، بمن فيهم المتقاعدون في إكوادور. وكان جميع الأشخاص المعنيين قد اختاروا أن معاشاتهم بالدولار، لذلك، فقد استفادوا من الحصول على معاشاتهم بالدولار في الفترة التي سبقت التحول إلى التعامل بالدولار، عندما كانت قيمة عملة إكوادور متقلبة. ولهذه الأسباب جميعا، فإن الحالة لا تستدعي توزيعا من صندوق الطوارئ، مع أن الحالات الفردية قد تستدعي مراجعة من قبل صندوق المعاشات التقاعدية. لذلك، يعارض وفد بلده بشدة طلب المجلس.

٢٩ - **السيدة سانشيز** (إكوادور): أشارت إلى أنه في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، اعتمدت حكومة إكوادور سياسة طوارئ للتحول إلى التعامل بالدولار، أدت إلى حدوث التضخم وارتفاع الأسعار على نحو لا يمكن السيطرة عليه. وحتى حدوث الأزمة، كان موظفو الأمم المتحدة المتقاعدين في إكوادور يتمتعون بمستوى مقبول من القدرة الشرائية. إلا أن معاشاتهم التقاعدية تأثرت سلباً بعد التحول إلى التعامل بالدولار، لا بسبب الوضع الاقتصادي المحلي فحسب، بل أيضا بسبب عدم تمكن صندوق المعاشات التقاعدية من إجراء تسوية مناسبة من أجل التخفيف من الآثار السلبية لهذه الحالة.

٣٠ - وأضافت أن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه نظام تسوية المعاشات التقاعدية هو كفالة عدم نقصان القدرة الشرائية لموظفي الخدمة المدنية بعد التقاعد. وبطبيعة الحال، عندما وضعت القواعد والأنظمة ذات الصلة، لم يكن يتصور أحد أن يتخلى بلد عن عملته الخاصة لصالح عملة دولة

أجنبية. لذلك، وفي مناسبات سابقة، وعلى أساس تقارير وتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس صندوق المعاشات التقاعدية، أُتخذ عدد من التدابير الاستثنائية، مثل اعتماد ''صيغة واشنطن'' والمراجعة اللاحقة لها. غير أنه قدمت في المسألة قيد النقاش، مبررات متنوعة للقرار الذي اتخذ بعدم معاملة المتقاعدين الإكوادوريين معاملة مماثلة.

٣١ - وفي عام ٢٠٠٤، عندما أشارت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٥٩ إلى المسألة لأول مرة، لم يتمكن مجلس صندوق المعاشات التقاعدية من التوصل إلى اتفاق حول اقتراح محدد وأضافت أن اللجنة الاستشارية لم تقدم رأيا في هذه المسألة. والآن، وبعد مضي ثمانية أعوام على الأزمة الاقتصادية، أوصى مجلس صندوق المعاشات أخيرا باتخاذ تدبير مخصص مجد. ويؤمل أن يعوض دفع مبلغ لمرة واحدة، ولو جزئيا فقط، عن الصعوبات المالية التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة المتقاعدين الـ ٧٩ المقيمين حاليا في إكوادور.

٣٢ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): تحدث أيضا باسم البرازيل، فأثنى على التحسينات التي أدخلت على طريقة عرض تقرير المجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. واستفسر عما إذا كان قد تم شغل أي من الوظائف الـ ١٤ الشاغرة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وطلب بوجه خاص تقديم تقرير مرحلي بشأن الجهود المبذولة لإيجاد مرشح لمنصب مدير دائرة إدارة الاستثمارات يستوفي الشروط التي وضعتها اللجنة الاستشارية.

٣٣ - ورحب بقبول المنظمة الدولية للهجرة في الصندوق، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٠/٦١. وذكر أن هذا القرار دعا أيضا المجلس إلى تقديم تدبير مخصص ناجع للتخفيف من حدة العواقب السلبية التي نجمت عن التحول إلى التعامل بالدولار في إكوادور على نحو كاف، وأثنى على المجلس لامتثاله لولايته في هذا الصدد. وأضاف أنه في حين أن التدبير المقترح، وهو دفع مبلغ لمرة واحدة على سبيل الهبة، ليس الحل الأمثل، فمن الأفضل أن تقره الجمعية العامة بتوافق الآراء. ولذلك فهو يؤيد هذا التدبير ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوه.

٣٤ - وأضاف أنه وفقا لمبدأ نوبلمير، فإن أجور موظفي الخدمة المدنية الدولية تحدد بالرجوع إلى جدول المرتبات الوطنية التي تدفع أعلى أجر لموظفي الخدمة المدنية. وقال إنه يتطلع إلى مزيد من المناقشة حول هذا المبدأ في إطار مشاورات غير رسمية. وقال إنه لا يوافق على عدد من الملاحظات التي قدمتها اللجنة الاستشارية وأنه يرى أيضا أن تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، عندما عرضه رئيس المجلس، قد ركّز بلا داع على مسائل معينة على حساب مسائل أخرى.

٣٥ - **السيد كيشيموتو** (اليابان): قال إن تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية يمثل رأيه المدروس بشأن كيفية إدارة أصول صندوق المعاشات المتزايدة في سوق عالمية معقدة. ومن الواضح أن قدرة الصندوق على الوفاء بالالتزامات التي تنشأ في المستقبل ستتوقف على قدرته على حماية أصوله، لذلك فإن وفد بلده يشارك اللجنة الاستشارية القلق بأن التدبير المخصص بدفع مبلغ للمتقاعدين في إكوادور من شأنه أن يخلق سابقة وأن يجعل الصندوق عرضة لطلبات مماثلة في المستقبل. علاوة على ذلك، ينبغي أن لا يتأثر نظام تسوية المعاشات التقاعدية بالحالة الاقتصادية لكل بلد على حدة. وبالتالي، فإن وفد بلده لا يؤيد التدبير المقترح.

مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية (*A/62/6 (Sect. 13)/Add.1* و *A/62/7/Add.10*).

الاتفاق التكميلي بين الأمم المتحدة ومؤسسة كارنيغي بشأن استخدام قصر السلام في لاهاي (*A/62/7/Add.8* و *A/62/496*)

طلب إعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناء على توصيات مجلس أمناء المعهد بشأن برنامج عمل المعهد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (*A/62/7/Add.5* و *A/C.5/62/3*).

الحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (*A/62/7/Add.12* و *A/62/509*).

تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي (*A/62/7/Add.9* و *A/62/358*).

تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (*A/62/7/Add.11* و *A/62/487*).

٣٦ - **السيدة فان بويرلي** (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرضت تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/ منظمة التجارة الدولية (A/62/6 (Sect. 13)/Add.1)، فقالت إنه لما كان مركز التجارة الدولية هو وكالة مشتركة بين أونكتاد ومنظمة التجارة الدولية، فإن كل منظمة منهما مسؤولة عن ٥٠ في المائة من الميزانية العادية للوكالة. والمستوى الإجمالي المقترح للموارد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هو ٦٨ ٦٨٠ ٩٠٠ فرنك سويسري قبل إعادة تقدير التكاليف، أي بزيادة صافية قدرها ٠,٤ في المائة مقارنة بميزانية فترة السنتين السابقة. وتعكس الزيادة في جزئها الأكبر الأثر المتأخر للوظائف الثلاث من الفئة الفنية الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وزيادة صافية بلغت ٣٠٠ ١٥٩ فرنك سويسري لتغطية الوظائف الجديدة الأربع من الفئة الفنية وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من رتبة ف-٢ إلى رتبة ف-٤، قابلها إلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة. ووجهت الانتباه إلى الفقرة ١٣,٢٥ من التقرير التي تصف التغيير في عملية الإدارة الذي يجري حالياً في مركز التجارة الدولية.

٣٧ - وانتقلت إلى تقرير الأمين العام عن الاتفاق التكميلي المبرم بين الأمم المتحدة ومؤسسة كارنيغي بشأن استخدام قصر السلام في لاهاي (A/62/496)، فذكرت أنه على مدى السنوات طرأ عدد من التغييرات على الاتفاق الأصلي الذي كان قد أبرم في عام ١٩٤٦. ووافقت الجمعية العامة على أحدث تلك التغييرات في قرارها ٢٢٢/٥٢.

٣٨ - واستناداً إلى المشاورات التي عقدت مؤخراً بين الأمم المتحدة ومؤسسة كارنيغي، اقترح مشروع اتفاق تكميلي تضمن تعديلات على المادتين الثانية والرابعة (انظر مرفق الوثيقة A/62/496). ووفقاً لذلك الاتفاق، ستزداد المساهمة السنوية التي تدفعها الأمم المتحدة لمؤسسة كارنيغي بنسبة ١٣ في المائة لتصل إلى ٢١٨ ١٥٢ ١ يورو. كما تم اقتراح عدد من الأحكام المتعلقة باستخدام قصر السلام، وسيبدأ سريان مفعول الاتفاق اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأبلغت مؤسسة كارنيغي بأن التغييرات المقترحة على الاتفاق ستخضع لموافقة الجمعية العامة

٣٩ - وقد نتج التنقيح المقترح على المساهمة السنوية المدفوعة إلى المؤسسة عن متطلبات إضافية قدرت بمبلغ ٢٠٠ ٢٥١ دولار و مبلغ ٠٠٠ ٥٥٢ دولار، في إطار الباب السابع من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على التوالي. ويرد في الفقرة ١٢ من التقرير بيان الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

٤٠ - وفيما يتعلق بالمذكرة التي أعدها الأمين العام عن طلب إعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناء

على توصيات مجلس أمناء المعهد بشأن برنامج عمل المعهد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/C.5/62/3)، ذكرت المديرة أن طلب الإعانة للمعهد يجب أن يقدم إلى الجمعية العامة لاستعراضه والموافقة عليه مرة كل سنتين في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ذات الصلة. وبناء على ذلك، طلب إلى الجمعية العامة الموافقة على صرف إعانة للمعهد قدرها ٥٠٠ ٤٨٥ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد أدرج ذلك الاعتماد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الباب الرابع، وترد في الفقرة ٦ من المذكرة تفاصيل الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

٤١ - وأثناء عرض المديرة لتقرير الأمين العام عن الحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/62/509)، ذكرت أن الجمعية العامة قررت، في مقررها ٥٥٥/٦١ وقرارها ٢٧٣/٦١ تخويل الأمين العام، بصورة استثنائية، الدخول في التزامات في حدود ٠٠٠ ١٩٠ دولار و ٨٠٠ ٣٦٧ دولار على التوالي من أجل تمويل المعهد بشرط أن يتم تسديدهما بالكامل عند استلام التبرعات.

٤٢ - ويصف الفرع الثاني من التقرير الحالة المالية للمعهد في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وكما هو مبين في الجدول رقم ١، فإن الرصيد الختامي التقديري للصندوق الاستئماني في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بلغ ٦٠٠ ٦٤٣ دولار. وبعد تسديد كامل مبلغ سلطة الالتزام (وقدره ٨٠٠ ٥٧٧ دولار) سيجري ترحيل فائض قدره ٨٠٠ ٨٥ دولار إلى السنة المالية التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأعطى الفرع الثالث لمحة عامة عن الحالية المالية المتوقعة للمعهد في عام ٢٠٠٨. وقد قدرت ميزانية المعهد التشغيلية، التي وافق عليها المجلس التنفيذي، بمبلغ ١,٥ مليون دولار. وفي هذا الصدد، أعربت المديرة عن سعادتها لإبلاغ اللجنة بأن التبرعات المؤكدة للفصل الأول من عام ٢٠٠٨ ستكون غالباً أعلى بكثير من مبلغ ٠٠٠ ٤٢٣ دولار الوارد في الفقرة ١٠ من التقرير. وقد نتجت هذه الحالة الإيجابية عن الجهود التي بذلها المعهد في تأمين موارد مستمرة لتمويل أنشطته الأساسية من خلال عدة أمور، منها الموافقة على استراتيجية حشد الموارد متوسطة الأجل. وقد أبرم المعهد أيضاً اتفاق جمع أموال مع مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ١٦ من التقرير.

٤٣ - وانتقلت إلى تقرير الأمين العام عن تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي (A/62/358)، فقالت إنه يُنتظر إنجاز أعمال التشييد مع نهاية عام ٢٠٠٧، في حين سيتم إنجاز أعمال تركيب المعدات الفنية في منتصف عام ٢٠٠٨. وسيصبح بالإمكان استخدام المبنى بصورة كاملة بحلول الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتضم الفقرة ٦ من التقرير معلومات عن المشروع الحالي لإزالة الأسبستوس، وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٧.

٤٤ - وفي الختام، وجهت المديرة الانتباه، فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (A/62/487)، إلى الفقرتين ٤ و ٧ اللتين تصفان التأخيرات وازدياد التكاليف مما أثر على المشروع الذي أصبح الآن من المتوقع إنجازه في شهر آب/أغسطس ٢٠١٠. ويتضمن الفرعان الرابع والخامس من التقرير معلومات تفصيلية عن متطلبات الأمن والتشييد الإضافية، ويعطي الجدول رقم ٣ لمحة عامة عن تكاليف المشروع المنقحة. وقد وصلت المبالغ الإضافية المطلوبة إلى نحو ١,٨ مليون دولار، مما جعل التكاليف الإجمالية للمشروع

تصل إلى مبلغ ١٠٠ ٣٣٣ ١٤ ١٠٠ دولار. واستناداً إلى المصروفات المتوقعة لكل عام (المبينة في مرفق التقرير)، جرى طلب سلطة التزام في إطار الأبواب ٣٢، و ٣٣، و ٣٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويرد بيان الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ١٥ من التقرير.

٤٥ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): وجّه الانتباه عند تقديمه لتقارير اللجنة الاستشارية ذات الصلة (A/62/7/Add.10, Add.8, Add.5, Add.12, Add.9 and Add.11) إلى الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية عن مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة الدولية (A/62/7/Add.10). ورهناً بالتوصيات الواردة في تلك الفقرة، قد ترغب الجمعية العامة في الموافقة على الميزانية المقترحة في إطار الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤٦ - وتطرق إلى الاتفاق التكميلي المبرم بين الأمم المتحدة ومؤسسة كارنيغي بشأن استخدام قصر السلام، فوجّه الانتباه إلى الفقرات من ٢ إلى ٥ من التقرير التاسع للجنة الاستشارية (A/62/7/Add.8). وقد أوصت اللجنة الاستشارية بضرورة الحصول على موافقة الجمعية العامة على مسار العمل الذي اقترحه الأمين العام في الفقرة ١٢ (أ)، و (ب)، و (ج) من تقريره (A/62/496).

٤٧ - وأوضحت أن تقرير اللجنة الاستشارية عن طلب الإعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وارد في الوثيقة A/62/7/Add.5. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٤٨، فإن الطلب يغطي كامل فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وهو يتسق مع الأحكام ذات الصلة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين. وأثناء النظر في الطلب، تبادلت اللجنة الاستشارية وجهات النظر مع ممثلي المعهد بشأن استمرار الحاجة للحصول على إعانة من الميزانية العادية، نظراً إلى حالة المعهد المالية الإيجابية نسبياً فيما يتعلق بالتبرعات. وأُبلغت اللجنة بأن الإعانة طُلبت بصورة أساسية لضمان استقلالية مدير المعهد، وأن هذا أمر حيوي نظراً لاتسام مسائل نزع السلاح والأمن الدولي بطابع سياسي إلى حد كبير. ولهذا، أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على طلب الإعانة بمبلغ ٥٠٠ ٤٨٥ دولار للمعهد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤٨ - وقال، في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية عن الحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/62/7/Add.12)، إن اللجنة الاستشارية قد لاحظت أن المعهد قد اعتمد استراتيجية متوسطة الأجل لحشد الموارد لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بهدف تأمين الموارد اللازمة لتمويل أنشطته الأساسية من الدول الأعضاء والقطاع الخاص على السواء ولإقامة شراكات استراتيجية وتعاونية مع المنظمات الأخرى. ونوهت اللجنة أيضا بالاتجاه المشجع الذي جسده تجديد الدول الأعضاء لالتزامها بدعم المعهد. ورحبت اللجنة الاستشارية بتحسن حالة المعهد المالية وأثنت على المجلس التنفيذي للنهج الاستباقي الذي يتبعه ولجهوده في تأمين تمويل مستدام للمعهد.

٤٩ - وبالانتقال إلى موضوع تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي، أشار إلى الفقرة ٣ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/62/7/Add.9). وقد رحبت اللجنة الاستشارية بتضمن تقرير الأمين العام معلومات عن أعمال إزالة الأسبستوس، وأوصت بضرورة إحاطة الجمعية العامة علماً بذلك التقرير.

٥٠ - واختتم السيد ساها كلمته بتوجيه الانتباه إلى الفقرة ٤ من تقرير اللجنة الاستشارية عن تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

(A/62/7/Add.11)، التي لاحظت اللجنة فيها أن الأمين العام كان قد طلب تمويلاً إضافياً بمبلغ ٠٠٠ ٨٤٩ ١ دولار (كقيمة صافية بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ولاحظت اللجنة الاستشارية أيضاً أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتعاون مع السلطات المحلية بشأن تشييد طريق عام بديل للوصول إلى المرافق، وأنه على الرغم من أن موقف بلدية أديس أبابا بقي إيجابياً فيما يتعلق بتشييد الطريق في الموعد المحدد، فإنه لم يُحرز أي تقدم في هذا الشأن حتى الآن. في حال اضطرت اللجنة الاقتصادية إلى تشييد الطريق العام، فسيقع على عاتق الأمم المتحدة تكاليف إضافية. ولهذا، يتعين على الأمين العام الحرص على إنجاز المفاوضات بهذا الشأن في الموعد المحدد لكي لا يتأخر تنفيذ مشروع التشييد.

٥١ - وقد أوصت اللجنة الاستشارية بضرورة الحصول على موافقة الجمعية العامة على مسار العمل الذي اقترحه الأمين العام في الفقرة ١٥ (أ)، و (ب) من تقريره (A/62/487). ولكن اللجنة رأت في الوقت نفسه ضرورة اتخاذ تدابير لاحتواء التكاليف لضمان عدم نشوء تكاليف إضافية للمشروع.

٥٢ - **السيد حسين** (باكستان): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تواصل دعمها لعمل محكمة العدل الدولية وترحب الاتفاق التكميلي المعقود بين الأمم المتحدة ومؤسسة كارينغي بشأن استخدام قصر السلام في لاهاي. وأعرب عن أمله في أن يساعد الوضوح في ما يتعلق بالمساحة المخصصة للمحكمة وإجراءات تعديل تلك المساحة، المحكمة في التقرير بشأن إجراء أي تعديلات إضافية. وأعرب عن موافقة المجموعة على التعديلات التي أدخلت على الاتفاق التكميلي وعن عزمها اتخاذ الإجراء المناسب بشأن الاحتياجات المالية الإضافية في إطار الميزانية البرنامجية لفترتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥٣ - واستطرد قائلا أن المجموعة أحاطت علما بتقرير الأمين العام بشأن تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (A/62/487) وتعتبر أن الموارد الإضافية المطلوبة هامة لمعالجة الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالسلامة والأمن وأماكن المصاعد والدوائر الكهربائية والتغييرات في تصميم المشروع وتصاعد التكلفة. ودعا لبذل كافة الجهود للتقيد بالميزانية وإكمال المشروع في ٢٠١٠.

٥٤ - وقال إن المجموعة قد أحاطت علما كذلك بالتقرير المرحلي بشأن إنشاء مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي (A/62/358) وسوف تنظر في المعلومات المقدمة من الأمين العام في سياق الباب ٣٢ من الميزانية.

٥٥ - وانتقل إلى الحديث عن تقرير الأمين العام بشأن الحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/62/509) فأعرب عن تقدير المجموعة للمجلس التنفيذي وللمدير لمساعدتهما المعهد على الحصول على تمويل مستدام. وأعرب عن عميق امتنان المجموعة للبلدان التي قدمت تبرعات. وبتحقيقه للاستقرار المالي، سيتمكن المعهد من تنفيذ عدة مشاريع مفيدة كان قد خطط لتنفيذها في المستقبل. ودعا المعهد إلى مضاعفة جهوده في جمع الأموال تجنبا للمصاعب المالية في المستقبل وضمانا لتلقي التبرعات.

٥٦ - وأعرب عن ترحيب المجموعة بالتبرعات المعلنة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وأثنى على المعهد لعمله المفيد. وفيما يتعلق بطلب إعانة للمعهد بناء على توصيات مجلس أمناء المعهد بشأن برنامج عمل المعهد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كما هو وارد في الوثيقة A/C.5/62/3، وأعرب عن تأييد المجموعة الموافقة على المبلغ الإجمالي البالغ ٥٠٠ ٤٨٥ دولار من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥٧ - واختتم كلمته قائلا إن المجموعة أحاطت علما بالتقرير المتعلق بمركز التجارة الدولية (A/62/6 (Sect.13)/Add.1) وأعرب عن دعمها للأنشطة المخططة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كما أعرب عن ارتياحها البالغ للبرنامج الفرعي ٦ لأن البرنامج على تقديم المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا وللاقتصادات الصغيرة والضعيفة وكان اهتماما خاصا سيولى للاحتياجات المحددة للدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة.

٥٨ - **السيد راموس** (البرتغال): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فأعرب عن امتنان الاتحاد الأوروبي لحكومة النمسا لتحملها العبء المالي الأكبر المتعلق بمشروع التشييد الجاري حاليا في مركز فينا الدولي، لا سيما إزالة الاسبستوس. وأعرب أيضا عن سرور الاتحاد لتخصيص حكومة أثيوبيا أراضي إضافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وقال إن الاتحاد يتطلع إلى مواصلة تعاونها. وأعرب في آخر كلمته عن امتنانه الاتحاد لحكومة هولندا لمواصلتها دعم صيانة قصر السلام في لاهاي من خلال مؤسسة كارينغي وعن ترحيبه بنجاح المفاوضات المتعلقة بالاتفاق التكميلي.

٥٩ - **السيد ليثغو** (الجمهورية الدومينيكية) تحدث باسم مجموعة ريو، فأعرب عن تأكيد المجموعة مجددا أهمية المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بوصفه المعهد الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي له ولاية في مجال البحث والتدريب من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٦٠ - وقال إنه على الرغم من الصعوبات المالية التي واجهها المعهد في بعض الأعوام، فقد استطاع تحقيق وضع أكثر بروزا واستقرارا. وأثنى على مديرة المعهد السيدة كارمين مورينو لأنشطتها وجهودها لجمع الأموال وزيادة التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦١ - وأعرب عن سرور مجموعة ريو لدعم الحكومات لعمل المعهد وأثنى على المجلس التنفيذي لقيادته الممتازة، وأعرب عن تقدير المجموعة الخاص للمجلس لموافقته على إطار عمل استراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وعلى خطة عمل وقال إن تنفيذهما سيعزز المناقشات بشأن الهجرة الدولية والتنمية وتمويل التنمية. وأشار إلى موافقة المجلس أيضا على الميزانية التشغيلية لعام ٢٠٠٨ التي تم وضعها بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.

٦٢ - ومضى قائلا أن مجموعة ريو أحاطت علما بأن الدخل المقدر لصندوق المعهد الاستئماني للأنشطة الأساسية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كان كافيا لإعادة التسديد الكامل لمبلغي الـ ٠٠٠ ١٩٠ دولار و ٨٠٠ ٣٦٧ دولار، اللذين أذنت بهما الجمعية العامة في مقررها ٥٥٥/٦١ وقرارها ٢٧٣/٦١ على التوالي. وأوضح أن المجموعة أحاطت علما بتقرير الأمين العام (A/62/509) وأنها توافق على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/62/7/Add.12) ذي الصلة.

٦٣ - **السيد ديبابيشي** (الجزائر): تحدث باسم المجموعة الأفريقية فأعرب عن قلق المجموعة لأن تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لم يبدأ بعد، وأعرب عن ثقته في أن توقيع الإضافة إلى اتفاق البلد المضيف سوف يعجل بالمشروع. كما أعرب عن ترحيب المجموعة بالتعاون القائم بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والسلطات المحلية في أديس أبابا بشأن إنشاء الطريق العمومي البديل. وعن أمله في اكتمال الطريق قبل الشروع في تشييد المرافق الجديدة للمكاتب.

٦٤ - وقال إن المجموعة قد لاحظت مع القلق أن مشروع التشييد يجرى تنفيحه باستمرار وأنه لن يكتمل إلا في عام ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد أعرب عن اتفاق المجموعة مع

اللجنة الاستشارية في ضرورة اتخاذ تدابير لاحتواء التكلفة حتى لا يستلزم المشروع مزيدا من الزيادة في التكاليف. وأعرب عن أسف المجموعة لعدم تمكن منسق المشروع من الالتحاق باللجنة الاقتصادية لأفريقيا حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٦٥ - قال إن المجموعة أحاطت علما ببدء عملية المناقصة لاختيار مقاول عام وأعرب عن ثقته في أن عملية الاختيار ستنفذ وفقا للمبادئ التوجيهية المعنية للمنظمة فيما يتعلق بالشراء. ورحب بقرار التعاقد مع معماري محلي لمرحلة التشييد لأن عدم الاعتماد على معماري دولي يؤدي إلى توفير الوقت والمال. وأعرب أخيرا عن سرور المجموعة لتوظيف مساح كميات مستقل في المستقبل للاضطلاع بعملية الإشراف من جانب مقر الأمم المتحدة. وأعرب عن أمل المجموعة في أن تؤدي التعيينات الثلاثة للتعجيل ببداية التشييد.

٦٦ - وقال أن المجموعة تولي أهمية كبيرة لتعزيز أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة؛ وأن توفير الأمن يتطلب إعداد ميزانية سليمة وينبغي ألا يمول من خلال الموارد الحالية. واستطرد قائلا أن المجموعة أحاطت علما بتقدير الأمين العام بأن الحاجة تدعو إلى تعيين ٢٥ موظفا إضافيا للأمن لأجل توفير الخدمات الأمنية لمناطق الإنشاءات وبأن اللجنة الاستشارية أوصت بأن توافق الجمعية العامة على الالتزامات الضرورية المبينة في الفقرة ١٥ (أ) و (ب) من تقرير الأمين العام (A/62/487).

٦٧ - وأعرب في ختام كلمته عن ترحيب المجموعة بإعادة تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأشار إلى أن الإصلاحات ستعزز حضور اللجنة في المنطقة دون الإقليمية وتوطد دور اللجنة في تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى. وأعرب عن أن المجموعة سوف تؤيد خلال المشاورات غير الرسمية إنشاء الوظائف الإضافية المطلوبة نتيجة لإعادة تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٦٨ - **السيد كاساي** (أثيوبيا): قال إن أثيوبيا بوصفها البلد المضيف للجنة الاقتصادية لأفريقيا، قد اتخذت كافة التدابير الضرورية لكفالة إكمال إنشاء المرافق الإضافية للمكاتب حسبما هو مقرر. وأعرب عن إيمانه الراسخ بأن المزايا المختلفة الممنوحة للجنة بموجب الإضافة إلى اتفاق البلد المضيف، ستيسر تنفيذ المشروع بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وأشار إلى أوجه القلق التي أعرب عنها في تقرير الأمين العام (A/62/487) بشأن إنشاء سلطات أديس أبابا المحلية للطريق العمومي البديل في الوقت المحدد، وقال أن حكومته سوف تبذل كل ما في وسعها للتعجيل بإنشاء الطريق وإنجاز مشروع البناء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٦٩ - وأعرب عن ترحيب وفده بقرار استخدام معماري محلي لمرحلة البناء - الأمر الذي سيكون فعلا وسيلة أكثر فعالية من حيث التكلفة لتيسير الإدارة اليومية للمشروع - كما أعرب عن تأييده دعم اقتراح توظيف ٢٥ موظفا أمنيا إضافيا لموقع البناء وغيرها من مناطق مجمع اللجنة.

٧٠ - **السيد راشكو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يرحب بتحسن الحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ولا سيما قدرته المتوقعة على إعادة سداد كامل الالتزامات التي يملك سلطة الدخول فيها البالغة ٨٠٠ ٥٥٧ دولار التي أذنت بها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. واستطرد قائلا إنه في ضوء الصعوبات المالية الخطيرة التي واجهها المعهد في مطلع عام ٢٠٠٧، فإن من المطمئن أن المعهد لم يكن في حاجة لإعانة أخرى لانجاز عمله خلال ذلك العام وأنه سيدخل السنة المالية ٢٠٠٨ برصيد قدره ٨٠٠ ٨٥ دولار بعد سداد الالتزامات التي يملك سلطة الدخول فيها.

٧١ - وأثنى على المجلس التنفيذي للمعهد لاتخاذه الخطوات الضرورية لتحقيق قدر كبير من الاستقرار المالي. ورحب بقرار المجلس الموافقة على الاستراتيجية متوسطة الأجل لتعبئة موارد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتأمين موارد مستدامة لتمويل أنشطة المعهد الأساسية. ومضى قائلا أن من الضروري أن يواصل المجلس التنفيذي أنشطته لجمع الأموال كما ينبغي له كفالة أن تكون تكاليف نفقات المعهد وميزانية تشغيله في حدود مستويات الدخل. وإذا جاءت التبرعات دون المتوقع، فيجب على المجلس التنفيذي والمدير تعديل برنامج عمل المعهد طبقا لذلك.

٧٢ - وأعرب عن قلق وفده بشأن خطة العمل والميزانية التشغيلية المناظرة لعام ٢٠٠٨ البالغة ٠٠٠ ٥٤١ ١ دولار التي وافق عليها المجلس التنفيذي، ولا سيما أن إسقاطات الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠٠٨ البالغة ٤٩٢ ٤٨٥ ١ دولار تبدو مسرفة في التفاؤل. بيد أنه أعرب عن ارتياحه لما ورد في الفقرة (٤) من تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/62/7/Add.12) من أن المساهمات المؤكدة لعام ٢٠٠٨ لتمويل الأنشطة الأساسية قد تكون أعلى من الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/509) وأعرب عن أمله في أن يؤكد المعهد تلك المعلومة.

٧٣ - وقال أن وفده يشجع الجمعية العامة على الترحيب بالتقدم الذي أحرزه المعهد نحو تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي وناشد الدول الأعضاء مجددا مواصلة تقديم التبرعات دعما لعمل المعهد الجاري.

٧٤ - وقال إن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح قد تلقى إعانات من الميزانية العادية للأمم المتحدة لعدة سنوات. وأعرب عن معارضة وفده لتقديم الإعانات للمعهد واقترح أن يتم تمويل المعهد بالكامل من خلال التبرعات. وفي حالة عدم كفاية الأموال المساهم بها، فيكون الوقت قد حان لاستعراض ما إذا كان المعهد يلبي احتياجات المانحين وما إذا كانت لديه مزية نسبية أكبر من غيره من الكيانات.

٧٥ - وأعرب عن امتنان وفده لحكومة أثيوبيا لمنحها أرضا إضافية لمشروع إنشاء مرافق لمكاتب اللجنة الاقتصادية، وعن قلقه بشأن احتياجات الأمن والسلامة الإضافية وعناصر عملية البناء التي لم تكن في الحسبان بسبب التأخيرات التي حدثت في مرحلة التصميم، فقد ارتفعت التكلفة الكلية للمشروع بما يقارب ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ دولار إضافة إلى الميزانية الأولية البالغة ٣٠٠ ٣٨٣ ١١ دولار. ومضى قائلا أن وفده يتوقع من الأمين العام أن يسعى حثيثا للاتفاق مع البلد المضيف على إنشاء الطريق العام الموصل لموقع البناء دون أن تتحمل الأمم المتحدة تكلفة إضافية. وأعرب عن دعمه لدعوة اللجنة الاستشارية لاعتماد تدابير احتواء التكلفة حتى لا تزيد تكلفة المشروع بما يجاوز الميزانية الحالية المقترحة البالغة ١٠٠ ٣٣٣ ١٤ دولار. وقال إن الحاجة تدعو إلى اتخاذ تدابير لاحتواء التكاليف وللإشراف الصارم لكفالة الانضباط والمساءلة في المسائل المالية.

٧٦ - **السيد روميرو مارتينيز** (هندوراس): أعرب عن تأييد وفده تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/62/7/A/Add.12) وعن تقديره لدعم الدول الأعضاء لعمل المعهد.

٧٧ - وتحدث بصفته رئيسا للمعهد، فقال إن المجلس التنفيذي بذل كل ما في وسعه لإضفاء الطابع الدولي على أنشطة المجلس. وقال إن المعهد ينفذ مشاريع في جميع أنحاء نصف الكرة الجنوبي، وأن المجلس وافق في اجتماعه الأخير المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ على تعيين موظف تنفيذي في أديس أبابا لإنشاء وتعزيز المشاريع في أفريقيا.

٧٨ - وأضاف أن الحالة المالية للمعهد قد تحسنت تدريجيا وأعرب عن سروره إذ يؤكد أن المعهد سيتمكن من سداد الأموال التي تلقاها من خلال الإعانات أو القروض بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ وأنه لن يحتاج إلى استخدام أموال من الميزانية العادية. وحث كافة الدول الأعضاء على التبرع للمعهد بأسرع ما يمكن، حتى يتمكن من مواصلة سعيه نحو تحقيق أهدافه.

٧٩ - **السيد ياماداا** (اليابان): قال إن النظام الأساسي للمعهد ينص صراحة على أن يعمل المعهد على أساس التبرعات. وأعرب عن تحفظات وفده القوية بشأن الإعانات لأنها تقوض الإدارة السليمة لموارد الأمم المتحدة والانضباط المالي.

٨٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بتحسن الحالة المالية للمعهد، كما هو مبين في تقرير الأمين العام (A/62/509) وتقرير اللجنة الاستشارية (A/62/7/Add.12)، وحث المعهد على الحفاظ على تلك الحالة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

رفعت الجلسة عند الظهر.